

* يحيى بولحية

المخزن في مغرب القرن التاسع عشر، ناظراً ومنظوراً إليه

أثار مفهوم الدولة/ المخزن في مغرب القرن التاسع عشر جدلاً واسعاً في الكتابات التاريخية الاستعمارية. ويحاول هذا المقال جرد أهم توجهات هذه الكتابات بالكشف عن النصوص المؤطرة لها والتناقضات التي تكتنفها، بمقارنتها بغيرها من النصوص التي حاولت الاقرابة، موضوعياً، من كنه تعقيدات المفهوم في الحالة المغربية.

مقدمة

يقول مارك بلوك: ينشأ عدم فهم الحاضر من الجهل بالماضي، وبالمثل يصعب استبصار الماضي من دون معرفة الحاضر^(١). ضمن هذه المقوله نحاول مقاربة إشكالية بناء الدولة في المغرب خلال القرن التاسع عشر. وإذا كنا نتناول الموضوع من زاوية الاستقراء التاريخي، فإننا نثير أسئلة الحاضر بكل تعقيداته وملابساته وتناقضاته.

تشكلت الدولة المغربية على امتداد فترات تاريخية قديمة، وبلغت درجة من النضج في فترات الدول العصبية (المرابطون والموحدون والمرinيون...)، وحققت التدية مع الدولة العثمانية في عهد السعديين مع السلطان أحمد المنصور، حيث حافظ المغرب، على خلاف باقي الكيانات العربية، على استقلاله السياسي وأوجه العسكري والاقتصادي.

باتصال السلطة السياسية إلى الأسرة العلوية، حافظت الدولة المغربية على ثبات مؤسساتها رغم بعض فترات الاضطراب السياسي التي شهدتها بعض المناطق. ولم تشهد فترة القرن التاسع عشر عن النسق

* أستاذ باحث، مدينة وجدة - المغرب.

١ Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou Métier d'historien*, cahier des annales; 3, 2ème éd. (Paris: Librairie Armand Colin, 1952), p. 27, disponible sur le site électronique: <http://www.uqac.ca/Classiques_des_sciences_sociales>.

العام الذي انظمت فيه الدولة المغربية، إذ حافظت على بنائها العام. ويمكننا أن نستقرئ استقراء تاريخيًّا لمكروّناتها وال العلاقات التي ربطتها بذاتها وبغيرها من فهم طبيعة الدولة المغربية الراهنة.

اخترنا فترة القرن التاسع عشر موضوعاً لدراسة قربها من الفترة المعاصرة وعلى أساس غنى الوثائق التاريخية التي كُتبت في أثنائها. وقد أغفلنا الاستقراء التاريخي لمؤسسة المخزن في الفترة السعودية لأنَّه يستدعي رصد بدايات تشكُّل الدولة المغربية خلال الفترات السابقة عنها، وخاصة في العصرين المرابطي والمُوحدي والمريني والوطاسي، وهو ما يصرفنا عن محاولة حصر الموضوع من الناحية الزمنية.

فما هي خصوصيات بناء الدولة المغربية خلال القرن التاسع عشر؟ وكيف نظرت إليها الدراسات السوسيولوجية الاستعمارية؟ وما العلاقات التي كانت تربطها بالمكونات السياسية الداخلية؟ وهل تمكننا المقاربات التاريخية من فهم صحيح لأوضاعنا الراهنة؟ وإلى أي حد يمكننا القول ببنية الأزمة في مسيرة بناء الدولة في تاريخنا الوطني؟

إشكالية الدولة في الدراسات السوسيولوجية الاستعمارية

تعددت الكتابات التاريخية التي تناولت موضوع المخزن المغربي وعلاقته بمفهوم الدولة، والأكيد أن مصطلح المخزن لم يتحدد بمعنى واحد ومحدد. وإذا استعمرنا مصطلحات الأصوليين، يمكننا الحديث عن قضية ظنية الدلالة. وتجنح بنا الآراء والمواضف نحو هذا الاتجاه أو ذاك، بالشكل الذي يجعلنا أمام مقاربات متعددة ومتباعدة للمسألة. ونحاول في هذه الورقة استقراء النصوص التاريخية والتعقيب عليها ونقدّها وال مقابلة بين أضدادها للوصول إلى تمثيل نظري لمفهوم الدولة المغربية خلال القرن التاسع عشر.

قال روبير مونتاني (١٨٩٣-١٩٥٤) إن نفوذ الجهاز المخزني اقتصر على ما يسمى بلاد المخزن، بينما ظلَّ القسم الكبير خارج نفوذه، تصرف فيه قبائل السيبة^(٢). ويتميّز هذا النوع من الكتابة إلى الأطوارِ الاستعمارية التي كانت تتوصّل بالقولات «العلمية» - في نظرها - لتسويغ الفعل الاستعماري، فألغت، بناءً عليه، خاصيَّة توفير الأمن، وأثبتت مارأته حالة من الاضطراب السياسي والأمني من خلال ما سُمِّته ظاهرة السيبة (التمرد)، وأعطتها مفهوماً وشكلاً من أشكال الانفصال والتمرد على سلطة المركز. وحاولت، بناءً عليه، النيل من سيادة الدولة ومن قدراتها على توفير الأمن والاستقرار، والتأسيس لخدمات مشروع استعماري، كان يروم - بحسب هذا المفهوم - تحدي الدولة والمجتمع، والقضاء على الفوضى المزعومة. قريباً من هذا المعنى تفتقّت «عقبريّة» موليراس (١٨٥٥-١٩٣١) الذي قال: «تتمتع جل المحافظات بالاستقلال، ولا تعرف سوى بالسلطة الروحية لسلطان فاس... وتمثل بلاد السيبة أربعة أخماس مساحة المغرب، ويقتصر الخمس المتبقية على بلاد المخزن»^(٣).

شكّلت هذه الأطروحة الاستعمارية إطاراً لكثير من الدراسات والمقالات التي حاولت التشكيك في قيمتها «العلمية»، وهي ترى أن «تصنيف المجتمع القروي المغربي، مثلاً، وفق بعض المفاهيم (جماعة، وتابييلت، وقبيلة، ولف...) أو تقسيمه وفق بعض الثنائيات: قبيلة - زعامة فردية، وسيبة - مخزن، وعرب - ببر.. ليس

2 Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires* (Paris: F. Alcan, 1930), p. 385.

3 Auguste Mouliéras, *Le Maroc inconnu: Etude géographique et sociologique*, 2 vols. (Paris: J. André, 1895-1899), vol. 1: *Exploration du Rif (Maroc septentrional)*, p. 47.

عيباً في حد ذاته إذا كان يحمل مضموناً إمبريئياً (تيريري)، إلا أنه وصل إلينا مبلوراً في نظرية جزئية للواقع.. تُجبر المجتمع من ديناميته وخصوصيته لتجعل منه هيكلًا تنظيمياً جامداً يُرضي العقل، لكنه يعجز عن تأطير الواقع^(٤)، وإن كنا نرى أنه، أحياناً كثيرة، لا ينسجم مع منطق الأشياء وحقيقة، ولا يساير مقتضيات العقل. وقد تحدث دوقي قائلاً: «من الصعب على المسيحي أن يصدر حكمًا على المسلم، فأفكارنا الغربية المسبقة تغشى أبصارنا، رغم مقاومتنا لها، إنها تجعل تقواه تزمناً، وزهذه كسلًا، وحزنه لامبالاة، واستسلامه قضاء وقدرًا، وتعارضه عصبية»^(٥). ويقول منصف وناس: «تبدو الدولة الوطنية في المغرب.. ظاهرة مرّكة ومستعصية.. و.. تبدو، أيضاً منفلتاً من الخصوص النهائى والدقيق للمقاربات النظرية والمنهجية»^(٦). وتتضخع عناصر الاضطراب النهجي في العديد من المقاربات؛ ففي مجال ممارسة السلطة، تحدث أكيل فيلياس (١٨٢١-١٨٨١)، سنة ١٨٦٠، عن «أن سلطان المغرب كان، في آن معًا، حاكماً ومشرّعاً أعلى، ولم يكن يعتمد في ذلك إلا على القرآن»^(٧)، وكان القرآن يمنح السلطان مشروعية السلطة المطلقة، كما كانت تفعل الكنيسة الكاثوليكية وهي تبارك استبداد أمراء الإقطاع في أوروبا الفيدالية وتجني المكاسب والمغارم المادية، بفعل تحالفها الاستراتيجي مع مؤسسي «نظرية الحق الإلهي».

من الأخطاء المنهجية الكبرى الحكم على النص القرآني انطلاقاً من أزمة التراجع والتخلّف. ولا شك أن المغرب، كغيره من دول العالم الإسلامي، لم يخرج خلال هذه الفترة عن النسق العام الذي أطّر هذه الأزمة وأنتج هذا التخلّف. ولم تكن الدولة في المغرب القرن التاسع عشر، بممارستها السياسية والإدارية والاقتصادية المختلفة، منتجًا خالصاً لثقافة النصوص القرآنية وتعاليمها وروحها.

من هذا الجانب وغيره، يمكن القول إن الخلل في المقاربات الأوروبية يكمن في قراءة مضمون المؤسسات في المغرب، انطلاقاً من تجارب أوروبية سابقة في المجال والزمن، عندما غاب مفهوم الدولة - الأمة في أوروبا طوال فترة العصور الفيدالية. وكانت التقارير الأوروبية ترى في الحالة المغربية نموذجاً يذكر الأوروبيين بزمن الفوضى الإدارية الذاتية قبل أن يتمكنوا من تشكيل واقع الدولة المركزية، بكل ما تعنيه من حمولات فكرية وتعارفات سياسية واجتماعية.

مفهوم الدولة ووهم المخيال الأوروبي

لم تظهر كلمة الدولة في النسق السياسي الأوروبي إلا في حدود القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكانت تدل على شكل تنظيم الحقل السياسي الذي أخذ يتتطور مع حركة النهضة الأوروبية. وقد عرّف ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) الدولة، في كتابه الاقتصاد والمجتمع، بأنها «مقاولة سياسية بمواصفات مؤسساتية»^(٨)، تضمن تطبيق القوانين عن طريق الجيش والعدالة والأمن. وبحسب معجم الأكاديمية الفرنسية سنة ١٦٩٦، فإن الدولة «تعني حكومة الشعب، الخاضعة لسيطرة الأمير، أو الرئيس»^(٩). وفي

٤ ناجم مهلا، «نظام التحالف التقليدي وظهور الزعامات الفردية في المغرب الشرقي (١٨٤٢-١٨٧٦)»، في: المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر: الوسط الطبيعي، التراث، الثقافة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة. ندوات ومناظرات (وجدة، المغرب: جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٨)، ص ٤٧٣.

٥ دانييل ريفي، «خطاب الفوضى المغربية وتنوعاته في بداية القرن العشرين»، ترجمة محمد المؤيد، أمل، السنة ٢، العدد ٥ (١٩٩٤)، ص ٩.

٦ المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المملكة المغربية (تونس: المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، ١٩٩١)، ص ١٩.

٧ Achille Fillias, *L'Espagne et le Maroc en 1860* (Paris: Poulet-Malassis et De Broise, 1860), p. 76.

٨ Max Weber, *Economie et société* (1921), p. 97, sur le site électronique: <http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat#_ref2>.

٩ «État»، sur le site électronique: <http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat#_ref-2>.

القرن التاسع عشر، اكتسحت معاني الدولة القومية أو مفهوم الدولة – الأمة حقول التداول السياسي والقانوني. وصنفت المدونات الدستورية والحقوقية، ونشأت مدارس متباعدة في تحديد مفهوم الدولة داخل نسقمنظومة الغرب الفكرية، وهو مفهوم تأسس على منطق مركزية الحكم وتوحيد القوانين والجبايات والضرائب وغيرها..

لم تكن الإسقاطات الذاتية، المشبعة بنواميس تحول الدولة في أوروبا، غائبة في أثناء نحت مصطلح السبيا، في المغرب، لدى الرحالة والأدباء والجوايس الأوروبيين؛ فكان من الطبيعي أن يعقد هؤلاء، بوعي وبغيره، حالة المقارنة بين نمطين إداريين مختلفين في التسيير، فجاءت معاجلتهم لآليات السلطة ومضمونها في المغرب محكومة بالانطباعات الذاتية أكثر مما هي محكومة بتمثيل الواقع وتصويره بتجلياته الحقيقة والموضوعية.

وأجمل دانييل ريفي (Daniel Rive) (١٩٤٢-....) هذه الانطباعات، قائلاً: «.. وباختصار إن هذه الإمبراطورية الشريفة [بهذا الشكل]، ليست سوى وهم نسجته المخيلة الأوروبية»^{١٠}.

من جانب آخر افتتح ميشو بيلير (١٨٥٧-١٩٣٠) دراسته لمنطقة الهبط، قائلاً:

«غالباً ما يتم تقسيم المغرب إلى مجموعتين: بلاد المخزن، وهي المنطقة الخاضعة للسلطان، وببلاد السبيا، البلد المستقل حيث يُبرزُ نفوذ السلطان الديني، إلا أنه لا يمارس أي سلطة إدارية»^{١١}. وعقب على ذلك موضحاً: «توجد في المغرب، من دون شك، جهات خاضعة للمخزن وأخرى غير منقادة، لكن يصعب الفصل الدقيق لحدود كل منها. وهنا تكمن إحدى القضايا التي تعقد دراسة المغرب من وجهة نظر أوروبية»^{١٢}.

وفي مقالة مرکزة أشار سالون قائلاً: «يضم المغرب، بالطبع، مناطق خاضعة للمخزن وأخرى غير خاضعة. لكن العديد من الفروق الدقيقة تُعدل بشكل واسع من القيمة النسبية للمصطلحين من نقطة ترابية لأخرى»^{١٣}. وفسر معيقاً: «وهكذا تتحول القبيلة من مبدأ الخضوع للحكم المحلي في زمن معين إلى الجنوح نحو الفوضى في زمن آخر»^{١٤}. كما حاول التشكيل في قيمة الانفصال التي قال بها بعض المنظرين الاستعماريين موضحاً ما يلي: «تبين الملاحظات الدقيقة بخصوص قبائل الأنجلة القريبة من طنجة أن أفرادها كانوا أحياناً رعايا للسلطان وأحياناً أخرى ثواراً»^{١٥}. وهو قول يقترب من الموضوعية ومن مضمون معظم الكتابات الغربية المعاصرة التي نسجت مقولاتها ضمن منطق الرد على الأطروحات الاستعمارية.

على مستوى آخر نقرأ مضموناً آخر لمفهوم المخزن، وخاصة لدى الرحالة الفرنسيين^{١٦}، وفي مقدمتهم بير لوقي (١٨٥٠-١٩٢٣) الذي مثل وصفه للمغرب نقطة التقاء بين المجال الأدبي كنص إبداعي، والمجال

١٠ ريفي، ص ٨٤.

11 Edouard Michaux-Bellaire, *Quelques tribus de montagnes de la région du Habi*, archives marocaines; 17 (Paris : E. Leroux, 1911), p. 13.

١٢ المصدر نفسه، ص ١٣.

13 Georges Salmon, *Essai sur l'histoire politique du Nord-Marocain*, archives marocaines; 2:1 (Paris: E. Leroux, 1904), p. 1.

١٤ المصدر نفسه، ص ١.

١٥ المصدر نفسه، ص ١.

16 Roland Lebel, *Les Voyageurs français du Maroc: L'Exotisme marocain dans la littérature de voyage*, bibliothèque de culture et de vulgarisation Nord-Africaines (Paris: Librairie coloniale et orientaliste Larose, 1936).

السياسي الاستعماري كهدف وغاية؛ فقد اختاره السفير الفرنسي جول باتنوتير^(١٧) (١٨٤٥-١٩٢٥) الذي كان في مهمة دبلوماسية إلى فاس سنة ١٨٨٩، للقيام بهذا الدور. وكان هو نفسه مقتنعاً بذلك. ولا غرابة أن تتفق مع إدوارد سعيد عندما اعتبر الإنتاج الأدبي، رغم قيمه الجمالية، نصاً استشراقياً خالصاً، وُظف لخدمة طموحات استعمارية محددة.

أتقن لوقي ميزة الوصف في كثير من إبداعاته الأدبية السابقة، ولذا لم يكن مستغرباً أن يلجمأ إلى تقديم خدماته الوصفية للسفير الفرنسي باتنوتير، وإلى بده كتابه بالعبارة الآتية:

«... أيها المغرب المعتم، فلتبق دائمًا مغلقاً وعصيًّا على الانفتاح على الأشياء الجديدة، ولتُدر ظهرك لأوروبا ولتعيش على ذكرياتك الماضية. نم طويلاً واستمر في حلمك القديم حتى تكون -على الأقل- البلد الأخير حيث يقوم الرجال بأداء صلواتهم... وحتى يحفظ الله للسلطان حدوده المنفلتة وقفاره المفروشة بالورود، وصحاريه المقرفة ليتمكن، عبر هذا الفضاء الشاسع، من نقل فرسانه والقيام، كما كان سابقاً، بمحاربة المتمردين وقطع رؤوس الشوار»^(١٨).

تماهى فايزغيربر^(١٩) (١٨٦٨-١٩٤٦) من جانبه مع هذا النص، بل صدرَ به كتابه^(٢٠). وبشكل ميكانيكي حاول التمييز بين المسافة التي كانت تفصل بين المخزن والمنظومة القبلية، وقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة مجموعات:

إذا كانت المجموعات الأولى والثانية مصنفتين ضمن ثنائية التبعية والانفصال، فإن الطبيب/الجاسوس يضيف مجموعة ثالثة سماها شبه مستقلة، وضمّنها قبائل الأنجرة وجالة، وأيت يوسي، وجزءاً من قبائلبني مطير، وكروان.. ويضيف إليهم القواد الكبار أمثال الجلاوي والكندافي والموكي..^(٢١). وتدل هذه الرؤية على انقسام في الذات المنتجة للخبر الوصفي، وقد انما لها خاصية الموضوعية في أثناء مقاربتها قضايا رمزية السلطة المخزنية في علاقتها بالتشكيّلات القبلية المتباينة. وتتصبح عناصر الاختلال من ذكره لبعض الوظائف التي كانت تقوم بها القبائل الريفية، «المستقلة» في منطق فايزغيربر، فقد كانت تتّخذ من فقهائها قضاء يفصلون بين أهله في ما يحدث من النزاعات على وجه شرعي، وتلتّمس من السلطان إقرارهم، فإذا اطمأن السلطان إلى كفایتهم بعث إليهم ظهائر يقرّهم بها على خطة القضاء بالقبائل، ويسدي إليهم نصائحه وتوجيهاته.

تساؤلات وانتقادات

من هذه الظواهر التي أشرنا إليها سالفاً ظهير يقر به السلطان مولاي الحسن الفقيه السيد الحسين بن أحمد ترينت على القضاء بقبيلةبني توزين - بدائرة الريف من إقليم الناظور - موصيًّا إياه بالتسوية بين الخصمين والتزام مذهب الإمام مالك بن أنس في الأحكام^(٢٢).

١٧ تمت سفرة باتنوتير إلى فاس سنة ١٨٨٩ في ظروف تخوف الدبلوماسية الفرنسية من مؤازرة ألمانيا لتجدد التحالف الثلاثي بين إنكلترا وإيطاليا وإسبانيا. فدفعها ذلك إلى التخلّي عن لغة التهديد العسكري، وتعويضه بأسلوب المناورة، التي احتاجت إلى جمع أكبر قدر من المعلومات عن المغرب. وفي هذا الإطار تم تكليف لوقي بمهمة الوصف/التّجسس.

١٨ Pierre Loti, *Au Maroc*, présentation de Denise Brahimi (Paris: La Boîte à documents, 1988), p. 95.

١٩ فايزغيربر (F. Weisgerber) (١٩٤٦-١٨٦٨)، طبيب ملاني، كان يرافق المحلات المخزنية، الأمر الذي سمح له بجمع معلومات دقيقة عن الحوادث التي عرفها المغرب، وخاصة في عهد المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ. وقد أشار إليه لوسي أرنو (Louis Arnaud) (عند حديثه عن مجلة السلطان المولى عبد العزيز سنة ١٩٧٧ ، التي كانت في مهمة في حدود تادلة والشاوية، وتتكلّف بمعالجة مرض الوزير باحاد. انظر:

Louis Arnaud, *Au temps des Mehallas, ou le Maroc de 1860 à 1912* (Casablanca: Éditions Atlantides, 1932), p. 126.

٢٠ Frédéric Weisgerber, *Au seuil du Maroc moderne*, notes et documents (Rabat: Les Éditions la Porte, 1947).

٢١ المصدر نفسه، ص. ٩٦.

٢٢ عبد الوهاب بن منصور، معد، الوثائق، مج ٣ (الرباط: مديرية الوثائق الملكية، ١٩٧٦)، ص. ٤٦٣.

وبخصوص قبائل الأنجرة، كتب أعيانها رسالة إلى وزير الخارجية السيد محمد بركاش، تتعلق بطغيان مغربي محتم بالبرتغال وتعكيره صفو ال�ناء في القبيلة، «يلتمسون منه أن يتخابر مع السفير البرتوكالي، بقصد وضع حد للتوتر السائد بالقبيلة بسبب هذا الشخص الذي يدعى حمامة دولته»^(٢٣).

إذا كان تاريخ العلاقة بين السلطة والقبائل يتارجح بين الاستقرار والاضطراب، فهل التمرد والثورة، في منطق لوقي وغيره، دليلاً على غياب الإدارة والدولة؟ أم توجد الدولة لمواجهة التمرد والثورة، وضبط إيقاع التوازن المجتمعي؟ لا تستدعي الانتفاضات، نظرياً، ضرورة وجود جهاز سياسي يتم الاختلاف معه في قضية من القضايا المتعلقة بالتسهير والتدبير؟ لا يمكن القول أيضاً إن حالات «الانفلات الأمني» منحت السلطة مسوغات الوجود من خلال الحركات التي كانت تُصنف ضمن عمليات الضبط التأديبية ضد ما يمكن نعته، في الأديبيات المخزنية، بـ«الفساد»^(٢٤).

من جانب آخر، كان المخزن، عبر عيونه وجواسيسه، يدرك تفاصيل الخلافات والصراعات بين القبائل، فكان يتراخي أحياناً في التدخل لحلها، بغية إيجاد حالة من الفوضى التي تستدعي تدخله ووساطته، والاعتراف بدوره السياسي والرمزي. وكان المهدف الأخير، بالنسبة إليه، «استباب الأمان بربوع البلاد، لأن سيادته تؤدي إلى الإزدهار الذي يخلق فائضاً للقيمة، تدفع منه الضرائب»^(٢٥).

كما يمكن القول، بالمعنى نفسه، إن القبائل والزعamas المتنفسة كانت تروم لفت انتباه الدولة إلى مشكلاتها الأمنية والجبلائية، وهو ما يدل في حد ذاته على عدم إمكان تجاوز أدوارها التاريخية، وكانت ترى في علاقتها بالدولة شرًّا لا بد منه. وهكذا، فإن «جميع الصراعات التي خاضتها قبائل زمور مع المخزن كانت تبتدئ بمقاومة عنيفة وتنتهي بطلب الشفاعة»^(٢٦). ولا شك أن بعضها من منظري «الاستقلال» عن الإدارة المخزنية، كان، من جهة يثبت الانتفاضة والفساد ورفض الانصياع لقرارات السلطة، ومن جهة أخرى، يتنكر لطلب الشفاعة، كرمز للتبعة والإلحاد الذي غالباً ما كانت السلطة تقبله برضى وارتياح. وقريباً من هذا المعنى استدرك لوقي، وتحول من مجرد أديب انطباعي إلى واصف دقيق لقبائل زمور التي كانت في انتفاضة مفتوحة ضد حكومة فاس والسلطان نفسه عندما يرحل بصحبة ٣٠، ٠٠٠ رجل ينفادى منطقة استقرارها^(٢٧).

تعرف القبائل التائرة، في منطق لوقي، بسيادة السلطان، لكنها تتفضض ضد الضغط الضريبي الذي يمارسه القواد^(٢٨). وعندما ت تعرض قوافل وممثلو المخزن للنهب، فإن ذلك لا يدل على الاحتجاج ضد السلطة بقدر ما هو نفور لمستلزمات الانصياع لها من قبيل أداء الرسوم الواجبة^(٢٩). وبخصوص هذه المجموعة

٢٣ عبد الوهاب بن منصور، معد، الوثائق، مج ٤ (الرباط: مديرية الوثائق الملكية، ١٩٧٧)، ص ٤٥٠-٤٥١. وقد أورد في آخر الرسالة، ص ٤٥١.

٢٤ عبارة الفساد كان يطلقها المخزن على من كان يسعى إلى الفساد الأمني والسياسي والاقتصادي وعلى المعارضين السياسيين والرافضين لامثال قراراته الجبلائية وغيرها.

٢٥ مصطفى بوشعرا، علاقة المخزن بأحواز سلا: قبيلةبني أحسن، ١٨٦٠-١٩١٢ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦)، ص ٦٤.

٢٦ Rahma Bourqia, «La Caïdité chez les tribus Zemmour au 19ème siècle,» *Bulletin économique et social du Maroc*, no. 158 (1986), p. 138.

٢٧ Loti, p. 95.

٢٨ المصدر نفسه، ص ٢٠٣-٢٠٤.

٢٩ Rahma Bourqia, «Vol, pillage et banditisme dans le Maroc du XIXe siècle,» *Hespéris Tamuda*, vol. 191, no. 2 (1991), p. 263.

القبيلية، احتاجت السلطة إلى تسيير إداري خاص، اهتم بتعيين واحد وعشرين قائداً لكل مجموعة^(٣٠)، وهو تقسيم يهدف إلى تحقيق أكبر درجة من الضبط المجالي لرمزية امتداد السلطة الإدارية، ومراقبة الأخطار التي يمكن أن تثيرها القبيلة أمام السلطة المخزنية.

الدولة ومسئالت البيعة والتحكيم

حاولت الكتابات الوطنية تأكيد وجود دولة مغربية، معتمدةً في ذلك على الوثيقة التاريخية، وما تحمله هذه الأخيرة من مضامين سياسية وإدارية، ومنها كتابات محمد الحبّابي^(٣١) وجرمان عياش^(٣٢) ومحمد عابد الجابري^(٣٣) وأحمد التوفيق^(٣٤) وغيرهم. وأكدت مبدأ خصوصية النظام السياسي والإداري والقانوني لمؤسسة السلطان، وقالت إن «القانون المغربي لم يعرف إلّا سلطة وحيدة ممثّلة في سلطة الأمة»^(٣٥). وتخوّل هذه الأخيرة للسلطان إرادة الفعل المقيد بعناصر منضبطة، تأسست، عبر مختلف العصور، على منطق البيعة والالتزامات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة بالمعروف.

تعتبر أي مقاربة لمفهوم الدولة المغربية غير ذات فائدة إذا تم تناولها بمنظار تماثلي مع نموذج الدولة القومية في دول أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر، بل «إن لغة المخزن.. مجرد خزان لرموز ذات دلالات تعبر عن تصورات خاصة.. إن ما تدل عليه هنا هو أن المشروع الذي كان يحرك السلطة المركزية منذ قيامها على أساس ديني هو مشروع تأسيس الدولة الإسلامية، مما يجعل الوحدة المغربية هنا هي بالدرجة الأولى وحدة ثقافية وروحية، يكون الدين الإسلامي محورها الأساسي، أكثر منها وحدة إدارية»^(٣٦). ويفتح أمامنا هذا المفهوم ضرورة مقاربة صورة الدولة الإسلامية كما تجلّت في مدونة الأحكام السلطانية. ونكتفي بالقول، هنا، إن «مشروعية السلطان قائمة على مفهوم البيعة والإمامية. والبيعة، كما هو معلوم عقد بين السلطان ورعاياه ينص على التزامات الطرفين»^(٣٧). ويكتسي العقد في مدونة الأحكام السلطانية طابع الإلزام، وأحياناً الإكراه للحفاظ على وحدة السلطة وتجنّب الفوضى والفتن والاضطراب.

احتلّت الإشارات الرمزية مكانة متميزة في مشهد العلاقة بين السلطة وبعض القبائل التي كانت لها وضعيتها المجالية الخاصة. هنا، السلطان «لا يحكم بواسطة القائد والجاهي والشريف فقط، بل يحكم بواسطة الرسالة والظاهر»^(٣٨). ضمن هذا الإطار، أيضاً، يمكننا قراءة معانٍ بيعة أهل تلمسان للسلطان

٣٠ Bourqia, «La Caïdité chez les tribus Zemmour», p. 132.

٣١ Mohamed Lahbabi, *Le Gouvernement marocain à l'aube du XXe siècle*, préf. de M. Mehdi Ben Barka, 2^{ème} éd. (Casablanca: Ed. maghrébines, 1975).

٣٢ جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المعاصر، ١٩٨٦)، ص ١٦٢.

٣٣ محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية، الحداثة والتنمية (الدار البيضاء، المغرب: مؤسسة بشرة، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨).

٣٤ أحمد التوفيق، مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إينولتان، ١٨٥٠-١٩١٢، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. أطروحة ورسائل، ١ (الدار البيضاء، المغرب: دار الشّرّ المغربية، ١٩٨٠).

٣٥ Lahbabi, p. 66.

٣٦ رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩١)، ص ٢٦.

٣٧ أحمد التوفيق، «صلاحاء وسلامين، دينامكية السلطة في المغرب قبل الحماية»، في: عمر أفا [وآخرون]، وقفات في تاريخ المغرب: دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بو طالب، تنسق عبد المجيد القديري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. أطروحة ورسائل، ٢٧ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠١)، ص ٤١١.

٣٨ عبد الرحمن الموزن، البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إينوان والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. رسائل وأطروحة، ٢٩ (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥)، ص ٢٤٣.

عبد الرحمن بن هشام (١٧٨٩-١٨٥٩) كرمز من رموز الوحدة الثقافية والروحية بين المسلمين، والتداعيات التي آلت إليها العلاقات المغربية الفرنسية جراء هذا التضامن الذي انتهى بمعركة إيسلي، ونتائجها السلبية على الطرفين.

لم يكن المخزن موجوداً وراء كل حجر وشجر، ولم تكن سلطنته مطلقة استبدادية، في صورتها الأوروبية خلال العصور الوسطى، لاعتبارات مجالية جغرافية، ويسبب تركيبة المجتمع المغربي الإثنية المتنوعة التي احتجت إلى سلطة تحكيمية محايدة وإلى إطار مرجعي سياسي قائم على منطق البيعة والولاة بالمعروف.

تحدث جرمان عياش عن الوظيفة التحكيمية للمخزن كشكل من أشكال ممارسة السلطة، فإذا كانت القبائل تخوض الحرب، «فإنها لم تكن تخوضها من أجل التسلية أو النزعة الفطرية. لقد كانت تcabدتها كجائحة لم تكن لتعرف سبل الاحتراز منها لو تركت شأنها، وهذا ما كرس الحاجة لديها إلى اللجوء إلى سلطة تتجاوزها، وتجسد هذه السلطة في شخص السلطان»^(٣٩).

المخزن والثقافة التشاركية في تعين القواد والممثلين

يمكن القول إن بعض شيوخ الزوايا كانوا يتصدرون لأداء الدور التحكيمي نفسه لاعتبارات معنوية، إلا أن ذلك لم يكن ليتم من دون تفويض من السلطان: «ووندما يُنزع هذا التفويض من شيخ الزاوية، يصبح هو نفسه بحاجة إلى الحماية. وأبرز مثال على ذلك مشكلة عبد السلام الوزاني، فقد كان يشتغل قبل سنة ١٨٦٠ م منصب نائب السلطان في أقاليم الشمال، وإقليم توات، إلا أنه فقد تأثيره داخل البلاط حينما أظهر تطرفاً أدى إلى حرب ١٨٦٠-١٨٥٩ م ضد الإسبان»^(٤٠).

ما يمكن قوله في هذا المقام هو أن المخزن، وإن كانت قراراته تستأنس بمبدأ التشاور، فإنه لم يبن تصوراته السياسية والإدارية على مبدأ الإشراك المستمر وال دائم للعناصر القبلية والدينية في صناعة القرار السياسي، وهو ما ألغى إمكان توفير شروط تراكم كفيلة بنشأة فئة مجتمعية، تنافس المخزن، وتعيينه على بلورة رؤية تنمية ذات اجتماعية فعالة وإيجابية؛ فكانت مؤسسة السلطان الثابت الوحيدة الذي لا يتحول، وما عداته، يضحي متغيراً، من مثلي الزوايا والوزراء والسفراء والقواد وغيرهم.

من جانب آخر، إذا كان القائد، مثل السلطان في القبيلة، يستمد قوته ونفوذه من تمثيليته للمخزن، فإن تنزيل سلطته ومارستها على مستوى الواقع «لا يمكنه أن يتحقق من دون رضى قبيلته»^(٤١)؛ وفي حالة قبائل زمور، لم يكن تعين القواد خاصاً لقرارات فوقية، بل امثل لـ«انتخابات محلية، الأمر الذي جعلهم يحظون بنوع من الشرعية»^(٤٢).

بسبب التركيبة القبلية للمغرب، والعمق التاريخي الذي زاد من صلابتها، كان من الصعب تعين القواد مباشرة من قبل المخزن؛ إذ تخضع تسميتهم بعديد من المفاوضات والمشاورات، سواء فيما بين المخزن ومتّبّلاته المحليين الآخرين من قواد وأشياخ مجاورين، أم أعلاه غير الرسميين كالأشراف. وتوازي هذه

٣٩ عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ص ١٦٢.

٤٠ عبد الله العروي، «العلاقة بين الزوايا والمخزن في المغرب القرن ١٩»، ترجمة نوال متزكي، أمل، السنة ٨، العددان ٢٢-٢٣ (٢٠٠١)، ص ١٧.

٤١ Bourqia, «La Caïdité chez les tribus Zemmour», p. 137.

٤٢ المصدر نفسه، ص ١٣٧.

المشاورات العمودية مفاوضات أفقية محلية، فيما بين أعيان المجموعة المعنية، بتعيين القائد الجديد. ولا يكون التعيين في غالب الأحيان سوى إضفاء الصفة الرسمية المخزنية على سلطة محلية واقعية سابقة على التعيين»^(٤٣).

خضع هذا الانتخاب لمجموعة من المعايير، ومنها معيار الثروة؛ ذلك أن هذا المنصب فرض على القائد مجموعة من الالتزامات المادية، وفي مقدمتها «تحمّل أعباء الخدمة المخزنية التي تلزمه بضيافة الموفدين والنازلين، ومرافقته الحال والحرّكات والالتحاق ثلاث مرات على الأقل بالقاعدة التي يوجد بها السلطان لأداء واجب التهيئة والمديمة بمناسبة الأعياد الثلاثة»^(٤٤).

إن المجال الترابي لـ«المشروعية المخزنية» أوسع بكثير، في كل الظروف، من المجال الذي يمثله فيه عمال دائمون أو من المجال الجبائي... بيد أن ما يعنيه هؤلاء البنية المخزنية تكيفها مع البنية الحضرية المتشعبية بالتواميس المكتوبة ومع البنية القرورية العاملة بأعراف جماعية يقوم إنفاذها على آليات التوازن المتجدد على الدوام»^(٤٥). وفي هذا السياق لم يمارس المخزن سياسة ثابتة تجاه مثيلي القبائل من قواد ووسطاء، كما لم ينهج هؤلاء القواد نفس درجة العلاقة مع مؤسسة السلطان. وتكتفي الإشارة هنا إلى القائد ابن الغازي الزموري؛ فقد عاصر كلاً من المولى سليمان والمولى عبد الرحمن، وإذا كان دوره أساساً في إنجاح فعالية التحالف الذي أقامه مع قبائل كروان وأيت يدراسن، التي واجهت عسكرياً المولى سليمان، فإنه سيتحول، هو نفسه، إلى أحد أبرز مستشاري المولى عبد الرحمن (١٧٨٩-١٨٥٩)، وهو ما يدل على المرونة في تغيير الواقع والمواقف تجاه السلطة المخزنية.

كان المخزن في غالب الأحيان «عجزاً عن المراقبة الشاملة لمجال الدولة السياسي، بالرغم من وجود امتدادات ومؤسسات ووسطاء قادرين على القيام بذلك. إن سلطة المخزن تمظهر عبر تراتبات رمزية وإدارية بيرورقراطية تطورت ابتداء من ١٨٦٠ م»^(٤٦).

الحركة العسكرية وسياسة القرب السياسي والإداري

تعددت الحركات العسكرية في عهد الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤) نحو العديد من المجالات الحضرية والقرورية. واستهدف هذا التعدد تأكيد الوجود المخزني وتقريب كاريزماتية السلطة، وتوجيه إشارات «العز والصولة» لأعداء الخارج ومردات الداخل. كما عرف هذا العهد تعدد العواصim وتنقلها. ووظف الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤) ذلك كإحدى الآليات الفاعلة لترويض المجال السياسي، «فكل عاصمة هي نقطة استدلال لحركة السلطان في المجال، ويرمز التعدد المكاني هنا إلى تعدد نقط الاستدلال هذه؛ إذ كونت كلٌ من مراكش والرباط ومكناس وفاس عواصim لعصر الحسن الأول»^(٤٧).

لم تكن الحركة وسيلة لجمع الضرائب، «بل كانت إدارة مخزنية متنقلة يعالج السلطان، بمناسبتها ومن

٤٣ المؤذن، ص ٢٥٧.

٤٤ المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

٤٥ مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في المغرب القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد التوفيق (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب، ١٩٩٥)، ص ٢٣.

٤٦ اهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث، ١٨٤٤-١٩٣٤ (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٥)، ص ١٤٢.

٤٧ بورقية، ص ٢٩.

خلافها، مشاكل مختلف مناطق البلاد معالجة مباشرة ... ولم يكتف الحسن الأول بالحركة كوسيلة لتدعم سلطة الدولة المركزية ونشرها بل أضاف إلى ذلك تقسيم البلاد إلى مناطق صغرى عين على كل منها قواداً وباشوات صغاراً^{٤٨}».

لم يأخذ منحى العلاقة بين الدولة والقبائل اتجاهًا واحدًا؛ فإذا كانت حالات الاضطراب موجودة ومثبتة في الأديبيات التاريخية، فإنها لم تمثل ناموساً مستمراً، يصح معه القول بوجود مؤسسة السيبة، بشكل دائم ومستمر على مستوى المجال والزمن.

شارة معاوية بين المخزن والقبائل

لم تكن التشكييلات القبلية المغربية تتطلع إلى الاستقلال، وكان قردها يدل، في الحقيقة، على رفضها الوهن الذي أصاب أركان الدولة بفعل التسربات الأوروبية التي نالت من قدسيّة مؤسسة السلطان والدولة ورمزيتها. ويمكن القول إن انتفاضاتها لم تكتس طابع التنظيم، ولم تحمل مشروعاً مجتماعياً وسياسياً بديلاً للنظام القائم؛ فقبائل زمور، التي اشتهرت بانتفاضاتها ضد المخزن الحسني، لم تتردد، بعد وفاة المولى الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤)، في إرسال وفد من القبائل المحلية، يتألف من «مائتي فارس، فتبرأوا أو لاً مما شهدته مناطق الغرب من أعمال اللصوصية قبيل وفاة المولى الحسن، وهنأوا ابنه وخلفه بالسلطنة وأعلنوا له خصوّعهم، ثم رحّبوا باستعدادهم لضيّان عبور حملة السلطان لأراضيهم إلى فاس في الأمان التام، وفي اليوم نفسه، تقدّم وفد من قبيلة زعير فرفع التهاني وسلم المهايا إلى العاشر الجديد»^{٤٩}.

ظلّت شارة معاوية ممتدة بين المخزن والقبائل الشائرة، وهو ما دل على وجود شكل من أشكال التعاقدات السياسية اللامرئية بين الطرفين؛ فقد كان بعض أهالي القبائل لا يترددون في تأجيج الاضطرابات «متى شعروا أن تدبيراً سلطانياً أخذ لغير مصلحتهم أو حرمانهم من حقوق اكتسبوها. وعلى العكس كانوا عوناً للسلطان في إطفاء نيران الفتنة مقابل تحريرهم من الوظائف والإنعمات عليهم بجزء من مال الدولة وبظاهر التوقير والاحترام»^{٥٠}.

استطاعت الدولة المغربية تدبير عناصر الاختلاف بالحيل الدبلوماسية والرموز المعنوية والقوة المادية. وبيدو أنها استفادت، من ذلك، في الحفاظ على استمرارية رمزيتها، من خصوصيات هذه الفسيفساء، التي اتسمت بالتنوع والتعدد، وأحياناً بالصراع المادي والمعنوي، وهو ما أفسح أمامها مجالاً واسعاً للمناورة على المستوى الداخلي.

الحاجب باحمد ومفهوم المخزن ناظراً إلى نفسه

تحتفل المقاربات التي تناولت مفهوم المخزن/ الدولة من زوايا متباعدة ومن خلال رؤى ومرجعيات ثقافية وأيديولوجية متعددة. وأحسب أن الحاجب الوزير باحمد (حكم ١٨٩٠-١٩٠٠) تفوق وأتقن، بشكل كبير، وصف هذه المؤسسة وال العلاقات التي نسجتها، عبر سلطة القواد، مع أطياف المجتمع المختلفة.

٤٨ عبد السلام الحمير، النخبة المغربية وإشكالية التحديث (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠١)، ص ١١٥.

٤٩ خالد بن الصغير، بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب، ١٨٨٦-١٩٠٤ (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٧٣.

٥٠ مصطفى بوشعرا، الاستيطان والحماية بالمغرب، ١٨٦٣-١٨٩٤، ٤ ج (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٧-١٩٨٤)، ج ١، ص ٢٤.

ففي إحدى أحرج اللحظات التاريخية التي مر بها المغرب السياسي، والمتمثلة في وفاة المولى الحسن الأول (١٨٧٣ - ١٨٩٤)، والتهيئ لمبايعة ابنه المولى عبد العزيز (١٨٧٨ - ١٩٤٣)، وما صاحب ذلك من تكتيم ودسائس وصراعات، جمع الحاجب رموز الدولة وممثليها على المستوى المركزي والإقليمي، ووجه خطابه مباشرة إلى القواد، قائلاً: «فلتسمعوني جيداً أيها القواد، ماذا نقصد بالمخزن؟ إنه خيمة كبيرة، تشبه هذه التي نجتمع داخلها اليوم، وتحتاج، لبقائها قائمةً ومقاومةً للعواصف، لكل دعامتها الرئيسية»:

«السلطان هو السارية المركزية، أو الجذع الضخم لشجرة الأرض، الذي يرفع هذه الخيمة عالياً. لكن مجموع الأوتاد المبثوثة في الجنبات، التي تشد الحافات الممدودة وتنعى الرياح من رفعها هم أتم أيها القواد...»^{٥١}.

بكلمات مقتضبة، وتصوير بارع وعميق، وبمراجعة البيئة المحلية، تدرك خصوصيات النظام السياسي، وحجم الأخطار المحدقة به، نجح باحmad في مقاربة مفهوم المخزن. وبأي التعريف هنا من شخصية لا يمكن الجدال في حنكتها السياسية وإدراكيها طبيعة النظام السياسي وآلاته في المغرب، في أثناء الفترة موضوع الدراسة. ولتوسيع «نظريه باحmad»، يمكننا القول إن بنية المخزن حملت صفات المرونة، بشكل يسمح لبناء الخيمة/ الدولة بالتموج والاهتزاز، من دون الانهيار، وبتغيير قطع الغيار/ الأوتاد/ القواد، من دون النيل والمساس بالسارية المركزية/ السلطان.

يمكن أن تحدث ثقوب في الخيمة، كما يمكن لزوابع رملية أن تؤثر في بعض أطرافها، أو تزيل بعض أوتادها، لكن سرعان ما يتم تدارك الأمر بإصلاح الثقوب وتعيين القواد الجدد.

صحيح أن إصلاح الثقوب يذهب بالجمل الأصلي للخيمة، لكنه يحفظ لها وظيفتها الأصلية، ويبيّنها قائمة ومحافظة على رمزيتها السياسية والمعنوية. كما أن فناءها الداخلي المرن يتسع للصراعات والخلافات الداخلية بشكل يمنعها من الاقتلاع. ولا شك أن السلطان/ الركيزة الأساسية للخيمة شرط وجوب ضروري لبقاءها متتصبة. وعندما يتوفى وتنتشر شائعات حول وفاته، تجنب القبائل نحو الفوضى وعمليات السلب والنهب، وكأنها، بطريقة غير واعية، تطلب وترغب في سلطان جديد يؤدّبها ويسوس أمرها. ولعل ذلك أحد الأسباب التي دفعت باحmad إلى التكتم حول وفاة المولى الحسن الأول (١٨٧٣ - ١٨٩٤) الذي كان في محله بالجنوب، لأن انتشار خبر وفاته لم يكن يعني سوى القضاء على عناصرها وسلب ما في حوزتها من مال ومتاع.

ما نستتّجه من هذه الإشارات هو وجود نظام إداري خاص داخل المغرب، تأسس على منطق تعدد أنساق ممارسة السلطة، أخذناً بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية للمجتمع المغربي في أثناء عملية التنزييل والتنفيذ، وهي خصوصيات تميّزت ببعد الشركاء واحتلالاتهم بحسب ثنائية القبيلة/ الزاوية. إلا أن هذا التعدد لم يكتس طابع الاستمرارية، والصفة المؤسساتية، كما تمت الإشارة إلى ذلك سالفاً، وهو ما أفقده صفتني النضج والفعالية المطلوبتين في عمليات الإصلاح الكبرى.

نكتشف، من ثنياً هذه المقدمات، وجود الإطار والصورة لممارسة حكامة جيدة وفاعلة في المجال السياسي. وكان في الإمكان الارتقاء بهذه الممارسة نحو الأفضل لو لا الوهن البنيوي الذي لازم مؤسسة السلطان التي افتقدت عناصر ضبط قواعد انتقال السلطة السياسية، وفي مقدمتها تنظيم ولاية العهد بشكل مؤسسي. لم تكن مؤسسة السلطان، في غالب الفترات، متنجاً مجتمعيًا يضمن لها عنصر الاستمرارية والفعالية في قضايا التدبير المشتركة لهموم الأمة وتطلعاتها، بل اقتصر الأمر، ظاهراً، على بعض الفترات الاستثنائية، حملت

خلالها السلطة المجتمع على مجازة تصوراتها السياسية والأمنية، مثلما حدث في عهد المولى إسماعيل، حيث تحكمت الهواجس الأمنية في رسم ملامح علاقة المخزن بالمجتمع. وتمثلت أقوى صورها في تأسيس جيش العبيد ومسألة تحجيم الحراطين، وما سببته من محن للمعارضين والمخالفين. لذا، لا نستغرب دخول المغرب عقب وفاة السلطان مباشرة في فوضى سياسية وأمنية واجتماعية عميقة، تبعثرت من خلالها عناصر الفضاء السياسي الداخلي لمدة طويلة لم تهدأ فيها عناصر الأزمة إلا مع عهد المولى السلطان محمد بن عبد الله.

افتقد المغرب، إذن، التراكمات العميقية التي تؤهله لبناء عقد سياسي كفيل بإعطاء المعنى والغاية لفهمه الدولة، بالشكل الذي يجعل من مفردات المجتمع المختلفة منخرطة، طوعاً، في هذا البناء، ودافعة في جعله حالة مستمرة في المجال والزمن.

نحو بناء حقيقي لمفهوم المخزن المغربي

من الملحوظ أن أغلب المقاربات وظفت مفهومها لسلطة المخزن بغية تبرير قضية من القضايا، من موقع الدفاع أو الهجوم. وقبين بنا اليوم جرد مختلف الوثائق والدراسات لمعرفة حدود سلطة المخزن من زاوية الناظر لنفسه والمنظور إليه؛ فإذا كانت الآراء السالفة تدرج ضمن موقع المنظور إليه، فلا بد من تقديم مشروع إجابة حول زاوية الناظر لنفسه، بإثارة سؤال أساس: كيف كان المخزن ينظر إلى ذاته في قضية ممارسة السلطة على امتداد فترة المولى الحسن الأول والمولى عبد العزيز؟ ويستدعي ذلك أيضاً جرد النصوص والوثائق الوسيطية التي تمثل العمق الحقيقي لعاصلة تشكيل الدولة ووظائفها، والعلاقات التي نسجتها مع أطياف المجتمع، ومدى مساحتها في تحقيق التراكمات الكفيلة بتأسيس خيارات التعاقد المجتمعي داخل بنية الدولة.

نتحدث اليوم عن عجز الدولة والأحزاب في تحقيق التمثيلية المجتمعية، كما نشتكي من نفور القطاع العريض من الشباب عن المشاركة السياسية، والانحراف الطوعي في مسلسل التنمية الداخلية. ويدو أن الخلل موجود وكامن في عمقنا التاريخي الطويل، وفي نمط العلاقة التي تأسست، بداية، على أساس غير تعاقية. نحتاج إذن إلى ممارسة حفريات عميقة في تاريخنا وذاكرتنا والتقاط عناصر الفعل الإيجابي في علاقة الدولة بالمجتمع والبحث عن أنماط التواصل الكفيلة بترسيخ مفهوم الدولة المواطن.

إن ما يهمنا من مختلف هذه التصورات هو الإقرار بوجود نظام إداري سياسي وإداري خاص بال المغرب. صحيح أنه كان عتيقاً في حالة صراع وسلم مع بعض القبائل لأسباب جبائية وأمنية، ولكنه كان موجوداً وبيارس سلطنته المادية والرمزية، ومثل الجهة الوحيدة التي تكلفت بعملية الإصلاحات ومن ضمنها إرسالبعثات التعليمية إلى الخارج، بل إن «جميع تدابير الإصلاح المتخذة آتتذ بالغرب، الجسيمة منها والتافية، كانت على يد الدولة وحدها، إن لم تكن على يد السلطان بصفته فرداً»^{٥٢}.

المخزن ومنظقه التوازن السياسي

عرف المخزن الحسني في فترة حكم الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤)، تحولات في صورته وشكله، فقد انتقلت الوزارة المغربية من شكلها العتيق إلى شكل ديواني حكومي بالمعنى الحديث^{٥٣}.

٥٢ جرمان عياش، «إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب»، في: الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: أيام دراسية من ٦ إلى ٩ رجب ١٤٠٤، موافق ٢٠-٢٢ أبريل ١٩٨٣، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. ندوات ومناظرات؛ ٧ (الرباط: جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٨٦)، ص ٣٦٠.

٥٣ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ٨٥-٨٦.

ويبدو أن الجهاز المخزن لم يكن منسجّاً في مواقفه من القضايا الناجمة عن افتتاح المجتمع الغربي أيام مظاهر التحديث الغربي وقد ميز جان مييج داخل الجهاز المخزن بين تيارين: أحدهما «تقليدي»، معاد للانفتاح على أوروبا وكان يخشى - في اعتقاده - من التحولات المهددة للبنية المجتمعية التقليدية، وكان يفضل انغلاق المغرب على نفسه^{٥٤}. وكان لهذا التيار موقف معارض من توجيه البعثات التعليمية إلى بلاد أوروبا، ومنهم وزير المالية محمد بنيس وال حاجب موسى بن أحمد ورئيس العبيد البخاري المكلف بالسفارات الجيلالي بن أحمد، بالإضافة إلى النائب السلطاني في طنجة محمد الخطيب^{٥٥}.

أما التيار الثاني فـ«ليبرالي» منفتح على أوروبا ومتهمس لاستلهام منتجاتها وتنظيماتها العسكرية والإدارية، وأبرز من يمثله النائب السلطاني في طنجة محمد بر كاش والكاتب إدريس بن إدريس العمراوي و محمد الصفار الذي أصبح وزيراً في عهد المولى محمد الرابع (١٨٥٩-١٨٧٣) وابنه الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤)، لكن إلى أي حد يمكن الحديث عن تيارات حقيقة وفاعلة داخل الإدارة المخزنية؟ ألم تكن مجرد أسماء وأوراق تفاوضية في يد السلطان يناور بها في أثناء ممارسة الفعل السياسي والدبلوماسي؟ سؤال يحتاج إلى حفريات في منطق العقل السياسي لمؤسسة السلطان في المغرب للكشف عن ثوابته وتحولاته على امتداد فترات زمنية، تعود على أقل تقدير إلى فترة الدول العصبية خلال العصر الوسيط.

تأسس أسلوب الممارسة السياسية على منطق استغلال التناقضات بين مكونات المخزن المركزي. وقد عرف هذا الأخير صراغاً مريضاً بين أسرتين عريقتين، وهما آل ابن موسى البوارخ الذين احتكروا خطة الحجابة، وأولاد الجامعي الذين تعاقبوا على الصدارة الوزارية، «وبذلك خلق بهم المخزن نوعاً من التوازن في جهازه المركزي، الذي كان البوارخ يهيمنون على جل مناصبه»^{٥٦}.

أدرك الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤)، الطموح الجارف الذي كان يسكن حاجبه موسى بن أحمد، كما تنبأ للدسائس التي كان يكيدها في الخفاء لإبعاد محمد بن العربي، وهو ما جعله يلتفت إلى أخوه أولاد الجامعي من أجل «التحفيف من نفوذ البوارخ وتنغير صهدهم في الجهاز المركزي من أجل خلق توازن في دواليبه»^{٥٧}.

لكن ألم تتسبب هذه المناورة في تلغيم الحياة السياسية في المغرب، وخاصة بعد وفاة الحسن الأول، وانقضاض الحاجب السلطاني على شؤون الأمر والنهي داخل دواليب السلطة المركبة، مستغلاً حداة سن المولى عبد العزيز؟

استمرت الصراعات بين الزعامات السياسية داخل المخزن العزيزي؛ فقد صُنف الوزير المنبهي ضمن خيارات الانفتاح والعصرنة، و Ashton بانتصاره للمقاربات الإصلاحية الإنكليزية، وانتهت مغامراته السياسية بالارتماء في أحضان الحماية الإنكليزية.

لم تنتج الدولة الغربية تقاليد سياسية راسخة، ولم تتحقق النضج الكافي لممارسة أنهاط إدارية فاعلة بين القاعدة المجتمعية والقمة السياسية؛ فقد نشأ شرخ عميق في بنية الدولة منذ فترة العصر الوسيط، وطرأت قطائع على مستويات أفقية وعمودية، يمكن اعتبارها حدوداً فاصلة، أُسست للمرأحل المتعاقبة منذ زمن الدول

54 Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe*, 4 vols (Paris: Presses universitaires de France, 1961-1963), vol. 3: *Les Difficultés, 1830-1894* (1962), p. 109.

55 عبد السلام حيمر، «المغرب والحداثة»، أبحاث، العدد ٢٦، ص ٤٥.

56 المصدر نفسه، ص ٤٥.

57 عبد الرزاق الصديقي، «أولاد الجامعي بين اتساع السلطة وانهيار الحظوة»، في: البحث التاريخي: مجلة الجمعية المغربية للبحث التاريخي (الرباط: الجمعية المغربية للبحث التاريخي ، ٢٠٠٤)، ص ٤٣.

58 الشابي، ص ٣١.

العصبية؟ فقد تنكرت مصمودة للإرث المراطي، وحملت بشدة على رموزه ومعالله الحضارية إلى درجة يمكن القول عنها إن تاريخ دولة ملتونة قرئ وأعيد إنتاجه بأعين البيدق وعبد الواحد المراكشي، وغيرهما. من جهة أخرى أسس المرينيون دولتهم على أنقاض دولة مصمودة، فغيروا النحلة والمذهب، واستهتوا في تبرير حكمهم السياسي من خلال المنابر التعليمية المختلفة.

كانت الدولة تريد من المجتمع أن يساير تصوراتها السياسية والثقافية، واستعملت لتحقيق ذلك وسائل الترغيب والترهيب، ومثلت بذلك بنية فوقية متعالية، سرعان ما كانت تتهاوى، في لحظات الوهن التاريخي، من دون أن تجد السند المجتمعي لتجنيبها لحظات الانهيار.

ألم تنته دولة محمد علي في مصر إلى المآل نفسه؟ ألم تكن رؤيتها التنموية مفارقة للعمق المجتمعي فُحُرمت من إمكان الاستمرار والنجاعة؟ ألا تحمل الدولة القطرية العربية الحديثة والمعاصرة الآليات نفسها التي أوصلت المشروع التنموي العربي إلى الأفق المسدود؟

خاتمة

لا يمكننا مقاربة الحاضر السياسي من دون الخوض في عمق التاريخ القريب والبعيد، بما يسمح لنا بالكشف عن البدايات الأولى لتشكل الصور السياسية وتطورها على المستوى الزمني.

إن النظام السياسي في المغرب مازال محافظاً على سماته البنوية التي لازمته خلال القرن التاسع عشر؛ فالسلطان/ الملك هو حجر الزاوية في الممارسة السياسية، وحوله تتحقق الكتل السياسية وتتأمر بتجيئاته. من جانب آخر يعتمد المخزن على تعدد الشركاء السياسيين، ويبتعد له ذلك القدرة على المناورة واستغلال الناقضات، وهو ما يجعل منه فاعلاً سياسياً متعالياً على جميع المكونات السياسية.

تشبه حركات الحسن الأول (١٨٧٣-١٨٩٤) بشأن مناطق المغرب المختلفة ما يقوم به الملك محمد السادس اليوم من معاينات ميدانية مباشرة لورش التنمية المفتوحة والممتدة لمختلف جهات البلاد التي جرى تهيئتها منذ عقود طويلة.

تعتمد الملكية في المغرب على ثنائية التقليد والحداثة، وهو ما يسمح لها بمخاطبة جميع أطياف المجتمع ومكوناته الفكرية والأيديولوجية والفنية.

لقد أخذ المخزن سابقاً بمبدأ التشاور في هندسة الفضاء السياسي والإداري على المستوى الداخلي. وسمحت موجات الإصلاح التي عرفها العالم العربي، ومنها المغرب خلال القرن التاسع عشر، باعتماد الدستور كإطار نظري مرجعي ينظم العلاقة السياسية ويحدد الاختصاصات والمهام المتعددة.

تصف الملكية في المغرب بقدرها الفائقة على التكيف مع الظروف والمستجدات، ومتلك كاريزما خاصة تؤهلها لوظيفة التحكيم بين الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، وهو ما يحتمل أن يجنبه الصدمات السياسية والأمنية العنيفة.

الآن تنسن هذه المقدمات طبيعة الربيع العربي في المغرب؟ ألا يعد الوعي التاريخي وسيلة مثل مقاربة صور الحاضر كما قال مارك بلوك سالفاً؟

من جانب آخر، ما هو المدى الإصلاحي الذي يمكن أن يصل إليه النظام السياسي في المغرب؟ وما هو الدور الذي على الأحزاب والنقابات ومكونات المجتمع المدني أن تقوم به للرقي بالمارسة السياسية إلى الأفق المنشود؟ وكيف تتم المحافظة على المكتسبات وتطوير الوعي السياسي بالشكل الذي يمكن من إزاحة العقبات من طريق الانتقال الديمقراطي الحقيقي؟